البطالة والمشاركة السياسية
دراسة ميدانية على بعض خريجى الجامعات المصرية
فى الريف والحضر

دكتور . سيد جاب الله السيد
كلية الآداب - جامعة طنطا

مقدمـــــة

البطالة ليست ظاهرة جديدة فى مصر ، فقد تعايش المجتمع المصرى مع بطالة مختلفة الجذور والأحجام لسنوات طويلة ، ومع ذلك تبدو الأمور وكأننا اكتشفنا فجأة أن هناك بطالة . وربما كان هذا الوعى المفاجئ نتيجة لتكاثر خريجى الجامعات خلال السنوات التي أوقفت فيها الحكومة سياسة تعيين الجميع ، وقللت حتى من تعيين العمالة المطلوبة فى بعض القطاعات (مثل التعليم) ، وزاد من الشعور بالظاهرة تضاؤل فرص العمل فى دول الخليج ، وكذلك تراجع معدلات التشغيل فى قطاع التشييد المصرى عما كانت عليه فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، وكالعادة سارع من لهم فرص الكتابة أو الحديث فى القضايا العامة لتشخيص الظاهرة واقتراح الحلول العاجلة . وتضاربت أقوالهم تضاربا بعيداً فى ظروف شحت فيها الإحصائيات التفصيلية واختلف من هم فى أعلى مواقع المسئولية اختلافاً كبيراً حول تحديد نسبة البطالة ، كما غلب على المناقشات وهم تفرد مصر فى هذا المجال عن غيرها من بلدان العالم الثالث ، أو العكس التهوين من خطر أوضاع البطالة بحجة أن هناك بطالة حتى فى البلدان المتقدمة (١) .

ولاشك أن تواجد قدر من البطالة فى أى اقتصاد يعد أمراً طبيعياً ، ولكنها إذا تجاوزت حدود معينة فإنها تصبح مشكلة لها خطورتها ، اذ تمتد آثارها السلبية ليس فقط إلى الجوانب الاقتصادية ، ولكن أيضاً إلى نواح عديدة اجتماعية وسياسية . فالبطالة لاتعبر فقط عن طاقة عاطلة فى الإقتصاد بسبب عدم تشغيل عنصر العمل بأكمله ، ولا تعكس استغلالاً غير كفء للموارد فحسب بما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد لانتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه فى توفير اشباع أفضل للحاجات ، ولكنها تعنى ماهو أكثر من ذلك ، حيث تمس حياة أفراد المجتمع وتؤثر بشدة على سلوكياتهم وتصرفاتهم ومشاركتهم السياسية ، ومن هنا تنبع خطورتها ، مما يجعلها فى مقدمة المشاكل التى تتأثر بإهتمام البلاد المختلفة خاصة لأن علاجها قد يتسبب فى زيادة حدة مشاكل أخرى لاتقل أهمية . (٢) كالتضخم وتعبئة الفائض الاقتصادى والمدخرات المحلية والاستدانة ، وتكدس القطاع الخدمى الحكومى .

وتكمن خطورة مشكلة البطالة فى كونها مشكلة مركبة ، أى أنها ليست مشكلة اقتصادية فحسب ، وإنما مشكلة اجتماعية وسياسية أيضاً ، وبالدرجة الأولى ، وهى تهدد بقلاقل واضطرابات خطيرة . لذلك لابد من التفكير فى مواجهة هذه المشكلة بشكل متكامل ، أى كجزء من علية تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية - يعمل على حلها أو تخفيف حدتها بكل أبعادها (٣) . ويؤكد ذلك بصفة خاصة فشل السياسات التى اتبعت حتى الآن لمواجهة البطالة ، ويرجع السبب الأساسى فى فشل تلك السياسات إلى أنها صممت بشكل جزئى أو كحل مؤقت دون وضعها فى إطار شامل يأخذ ما يترتب عليها من آثار طويلة الأجل فى الاعتبار .

موضوع الدراسة وأهميته

تشكل مشكلة البطالة إحدى المشكلات الهامة المسببة للتوتر القائم بين الشباب والنظام السياسى ، وترجع هذه المشكلة فى المجتمعات المتخلفة التى افتتحت النظم التعليمية فيها أبوابها لإستيعاب مرحلة الشباب مثلما هو حادث فى المجتمعات المتقدمة ، غير أن إنهيار الترابط العضوى بين النظام التعليمى والاقتصادى فى المجتمع وعدم التنسيق بين مدخلاتها ومخرجاتها من حيث الأفراد المؤهلين ، من شأنه أن يدفع إلى ظهور مشكلة البطالة بين المتعلمين وهى المشكلة التى أصبحت تؤرق النظم السياسية فى هذه المجتمعات .

ومثلما تمثل ظاهرة البطالة وبالذات عند مستويات معينة تعبيراً عن أزمة النظام السياسى القائم فى المجتمع ، وعجزه عن إدارة الاقتصاد بصورة رشيدة وفعالة ، فإن هذه الظاهرة تفرز أثارها السياسية ، التى تؤثر بشدة على النظام السياسى وعلى طبيعة ومستوى فعالية المشاركة الجماهيرية فى صياغة وتنفيذ السياسات العامة .

صحيح أن مجرد توفير فرص العمل ، لا يكفى وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية ، وإنما يلزم أيضاً أن يتوافر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسى ، وهو مايتوقف على نوعية خبرات التنشئة السياسية المبكرة فالفرد الذى ينشأ داخل جماعات أولية كالأسرة والمدرسة والجامعة بإسلوب ديمقراطى يكون أكثر ميلاً واستعداداً للمشاركة السياسية من نظيره الذى يخضع لنمط تنشئة سلطوى ، (٤) إلا أنه من المنطقى أن يشعر المتعطلون بتذمر من النظام السياسى بسبب بطالتهم .

لقد أدت الجهود الكثيفة لنشر التعليم فى المجتمع المصرى ، مع اتاحة فرص التعليم الجامعى أمام جميع أبناء الشعب ، فضلاً عن مجانية التعليم ، إلى تخريج أعداد كبيرة من حملة المؤهلات العليا بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل ، نتيجة التوسع فى بعض التخصصات ، وانعدام التنسيق بين تخطيط القوى العاملة والتخطيط التعليمى ، والذى أدى بالتالى إلى عدم التجانس بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل . (٥) وهو ماتجسم فى ظاهرة بطالة المتعلمين ومع انحسار الهجرة والتنقل وخاصة بعد انخفاض أسعار البترول واتباع سياسة ترشيد الانفاق ، وأزمة الخليج الأخيرة برزت الظاهرة بشكل خطير .

ولاشك أن نظام التعليم فى مصر لا يؤدى- بوضعه الراهن - إلى خلق المهارات والخبرات الموائمة ومجالات العمل المطلوبة ، الأمر الذى يزيد من حجم البطالة بين المتعلمين.

وبرغم أن مشكلة البطالة لاتقتصر على المتعلمين فقط ، بل تنتشر أيضاً بين غير التعلمين * إلا أن بطالة المتعلمين أشد خطراً إقتصاديا واجتماعياً وسياسياً ، مما يمثل مبرراً للإهتمام بها والعناية بدراستها ومن هذه المبررات مايلى : -

١ - أنه من الممكن لغير المتعلم أن يتأقلم مع أى وظيفة بعكس المتعلم الذى لايستطيع ذلك بسبب الشهادة التى حصل عليها والتى تمثل عائقاً له فى الحصول على وظيفة لا تتناسب معها وهذا يرجع أساساً إلى نوعية التعليم التى حصل عليها والتى تكون أقرب إلى الطابع النظرى ، وبعيدة عن واقع المجتمع .

٢ - أن التعليم ينفق عليه مبالغ كبيرة ، ولذا فإن بطالة المتعلمين تمثل مشكلة إقتصادية تزداد حدتها حيث يعتبر هذا الإنفاق تبديداً لموارد مالية كان من الممكن أن تستخدم فى أغراض تنموية أخرى .

٣ - التوتر والمخاطر الاجتماعية والسياسية التى يمكن أن تنجم عن حالة الضياع واليأس التى تعيشها قاعدة عريضة من الشباب فمن المعلوم أن هذه الفئة تشكل أكثر العناصر خطورة بحكم تكوينها الثقافى وعدم مسئوليتها .(٦)

٤ - أن بطالة المتعلمين تدفع الشباب المتعلم إلى الشعور باليأس والإحباط خاصة أن مثل هذه المشاعر السلبية قد تؤدى بالشباب إلى تبنى مفهوم العنف كأسلوب من أساليب التعبير عن السخط والشعور بعدم الرضا أو تبنى اتجاهات تدعو إلى الاغتراب والانعزال والتقوقع على أنفسهم ، وبالتالى اضعاف الحافز لديهم على المشاركة الإيجابية فى الحياة السياسية .

ان القوى البشرية التى يتم إعدادها فى مؤسسات التعليم العالي ، تزخر بالعديد من التناقضات التى تحتاج مواجهة حاسمة ، وهذه المواجهة لا تختص بها السياسة التعليمية فقط وإنما هي مواجهة قومية شامله .

---

* انظر الجدول رقم (١٦) فى ملاحق الدراسة .

ولعل ظاهرة البطالة المؤهلة « أو بطالة الخريجين » هى أخطر وأبرز المؤشرات التى تعتمد عليها ، وهذه الظاهرة لها تداعيات خطيرة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فهى على المستوى الاجتماعى إعلان كاشف لتوقف التعليم عن دوره الطبيعى فى أن يكون قناة للحراك الاجتماعي ، ومن المهم الا نغفل أو نتجاهل تداعيات ذلك على طبيعة القيم السائدة بين الشباب وبحثهم عن أسهل وسائل الربح السريع ، أو رفضهم للمجتمع والأسس التى يستند عليها ، وهى أيضاً مصدر التغذية للتيارات الدينية المتطرفة من ناحية أو تغذية تيارات السلبية واللامبالاة السائدة ، ناهيك عن ماهو معروف من تزايد اقبال الشباب على المخدرات .

وعلى المستوى السياسى ، فإن بطالة الخريجين أو المؤهلين ، هى أيضاً اعلانٌ كاشف عن قصور المشاركة السياسية والاجتماعية على وجه العموم وهى بكل تداعياتها تهديد للاستقرار السياسى . (٧) فإن حالة من النقمة على الدولة وأجهزتها قد تتولد لدى هؤلاء المتعلمين وتجعل بعض الناشطين منهم أقرب لمعارضة النظام القائم سواء فى اطار الشرعية أو خارج الأطر الشرعية.

ومن ناحية أخرى فإن التعليم الذى حصلوا عليه لايقدم لهم سوى القدر القليل من المعارف العصرية والقدر الأقل من الخبرات الحياتية الأساسية والقدر المحدود من المهارات العملية الضرورية لحياتهم المستقبلية ، وذلك يؤدى بالضرورة إلى تعطيل فرص اكتساب خبرات عملية (نتيجة عدم توفر فرص العمل) حيث تعدهم وتؤهلهم إلى التأقلم الحقيقى والتكيف الإيجابى مع ظروف الواقع الذى يعيشونه ، بل أن هذا يؤدى إلى قتل روح الابتكار والتجديد والابداع فيهم ووأد روح المبادأة الايجابية ، وينمى فيهم الاتكالية واللامبالاه والسلبية فى جميع مناحى الحياة وبخاصة السياسية منها .

فعندما تكون البطالة الاجبارية أو السافره ظاهرة محددة ، فإن الارتباطات العائلية والشخصية تكفل للمتعطلين أسباب الحياة لحين حصولهم على فرصة عمل ، أما عندما تزيد معدلات البطالة إلى حد تعجز معه الروابط العائلية عن كفالة المتعطلين تبدأ الأثار السياسية للبطالة السافره فى الظهور ، ويتركز الأثر السياسى لهذا النمط من البطالة فى نقمة المتعطلين فى الغالب على النظام السياسى باعتباره المسئول عن بطالتهم خاصة فى البلدان التى اضطلع النظام الحاكم فيها لفترات طويلة بتشغيل

خريجى النظام التعليمى وراغبى العمل بصفة عامة ، ولا يتوقف الأمر عند حدود نقمة المتعطلين على النظام السياسى وإنما قد يمتد إلى رفضه ، وإذا لم تتوافر فرص تنظيم وتوظيف هذه النقمة والرفض فى إطار شرعي يستوجبه النظام السياسى ، فان الكارثة الكبرى تبدأ حيث يشكل المتعطلون أرضاً خصبة للأفكار المتطرفة الرافضة للنظام أو الخارجة عن الأطر الشرعية مثل أعمال الارهاب السياسى التى تقابلها الحكومات عادة بتصعيد العنف المضاد ، وتكريس الأفكار الانقلابية والارهابية كمدخل للتغير السياسى لدي الجماعات المتطرفة .(٨)

مفهومات الدراسة:

لاشك أن تحديد المفهومات يعتبر أمراً ضرورياً لاغنى عنه فى أى بحث علمى ، والدراسة الراهنة تعرض للمفهومات التالية :-

أولاً : مفهوم البطالة :

البطالة هى فى الواقع مشكلة نقص في فرص العمل المتاحة مقارنة بفرص العمل المطلوبة ، وهى لذلك ترجع فى أساسها إلى عوامل هيكلية كالقصور فى مستوى الطلب الفعال ، أو ضعف استجابة القطاعات المنتجة للطلب على منتجاتها ، أو اختلال فى سوق العمل بسبب عدم تناسب مهارات العمال الباحثين عن عمل مع طبيعة فرص العمل المعروضة.

تتخذ البطالة فى مصر عدة أشكال منها :

١ - البطالة السافرة : وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض فى سوق العمل مقارناً بالطلب عليه ، ويرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات فى فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكانى السريع. (٩)

٢ - البطالة المقنعة : هى ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل بحيث يعملون بالفعل عدداً أقل من الساعات الرسمية للعمل ، وقد يصل الأمر إلى أن تكون ساعات عملهم هى الجزء الأقل من وقت العمل ، أو أن يكون هناك أفراد لايعملون فعلياً بصورة شبه كامله رغم أنهم عاملون ويتلقون أجوراً ورواتب من

الناحية الرسمية ، وتنتشر هذه الظاهرة بصفة خاصة عندما تكون الدولة ملتزمة بتعين خريجى النظام التعليمي ، وتكون فى الواقع عاجزة عن خلق فرص عمل حقيقية لهم ، فتلجأ إلى تكديسهم فى الوزارات والادارات التابعة للجهاز الحكومى تفادياً للآثار السياسية لتعطيلهم بصورة سافره (١٠)

٣ - البطالة الاختبارية : وتعنى عمل الفرد لبعض الوقت والتوقف بعض الوقت الآخر عندما يحقق مستوى مرتفع من الدخل (١١) ، ويظهر هذا النوع من البطالة احيانا في الدول الثرية والمتقدمة صناعيا.

٤ - البطالة الفنية : وتتمثل فى وجود عاطلين من خريجى النظام التعليمى نتيجة عدم وجود فرص عمل لهم فى مجالات تخصصهم بالترافق مع وجود فرص فى مجالات أخرى لاتجد من يشغلها وتنتشر هذه الظاهرة كلما كان هناك افتقاد للتنسيق بين احتياجات سوق العمل وبين هيكل الداخلين الجدد إليه لأى سبب * ، وفى الغالبية الساحقة من البلدان تنشأ بطالة المتعلمين من عدم التنسيق بين خريجى النظام التعليمى وبين احتياجات سوق العمل . (١٢) وهذا الشكل من أشكال البطالة هو موضوع الدراسة الراهنـــة .

ثانياً : مفهوم المشاركة السياسية :

يتفق جمهور الباحثين فى علوم السياسة والاجتماع على أن المشاركة السياسية عملية اجتماعية - سياسية - طوعية أو رسمية تتضمن سلوكاً منظماً مشروعا ومتواصلاً ، يعبر عن اتجاه عقلانى رشيد ، وينم عن الإلتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها ، والفهم الواعى لأبعاد العمل الشعبى وفعاليته ، ومن خلال هذه العملية يمارس المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة فى ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها .

وتعد المشاركة فى العملية السياسية هى العصب الحيوى للممارسة الديمقراطية ، وقوامها الأساسى ، والتعبير العملى الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة فى المجتمع ، كما أنها تعد فوق هذا وذاك مؤشراً قوى الدلالة على مدي تطور - أو تخلف

---

* انظر الجدول رقم (١٧) من الملاحق .

- المجتمع ونظامه السياسى ومايعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بعامة والتنمية السياسية على وجه التحديد .(١٣)

والمشاركة السياسية تتسع بالضرورة لتشمل كافة أشكال العمل السياسى الشرعى ، وغير الشرعى ، بل يحدث أن تكون المشاركة غير القانونية هى الأكثر فاعلية وتأثيراً والأكثر تعبيراً على أزمة المشاركة التى هى فى جوهرها أزمة الديمقراطية .

وتميز الدراسات الحديثة بين أنماط متعددة للمشاركة السياسية منها التصويت ونشاط جماعات الضغط المؤيد أو المعارض والاتصال الشخصى بالمسئولين والعنف كالتمرد والثورة والانقلاب (١٤)

ويرى بعض علماء الاجتماع السياسى أن درجات المشاركة السياسية تتعدد على النحو التالى : - (١٥)

١ - تقلد منصب سياسي أو ادارى .
٢ - السعى نحو منصب سياسي أو ادارى .
٣ - العضوية النشطة فى التنظيم السياسى (الحزب مثلاً)
٤ - العضوية العادية فى التنظيم السياسى .
٥ - العضوية النشطة فى التنظيم شبه السياسى .
٦ - العضوية العادية فى التنظيم شبه السياسى .
٧ - المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة .
٨ - المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية .
٩ - الاهتمام العام بالسياسة .
١٠- التصويت .

ويلاحظ أن تقلد منصب سياسى أو ادارى يقع على رأس الهرم بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة فى الهبوط والتناقص إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة وهو التصويت بإعتباره أدنى مستوي من صور وأشكال التعبير عن المشاركة السياسية .

وهناك تعريف آخر للمشاركة السياسية هو أنها قدرة مختلف القوى والفئات فى المجتمع على التأثير فى القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من

خلال العديد من القنوات والمؤسسات وتتضمن فى حدها الأقصى قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة نفسها ، وتحديد طبيعة نظام الحكم ، وتشكيل الحكومة أو إسقاطها والرقابة على تصرفاتها ، ويتمثل حدها الأدنى فى أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظم .(١٦)

وما بين الحد الأدنى والأقصى هناك العديد من أشكال ومجالات المشاركة ، وهناك أشكال تقليدية للمشاركة من الناحية الاجرائية تتمثل فى المشاركة فى الانتخابات على المستويين القومى والمحلى ، والانضمام لعضوية الأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات والتنظيمات التطوعية فى المجتمع ، وتقليد المناصب السياسية أو السعى لتقلدها والمشاركة في الاجتماعات ذات الطابع السياسى .

أما الأشكال غير التقليدية فتتمثل في أعمال الاحتجاج الجماعى كالمظاهرات السلمية والاضرابات وأعمال العنف السياسى مثل الشغب والتمرد والاغتيال السياسى والثورات ، وتلجأ الجماعات إلى ممارسة هذه الأشكال غير التقليدية للتأثير على قرارات النظام وسياساته في حالة غياب أو ضعف القنوات الرسمية الشرعية .

أهداف الدراسة :

لكل بحث هدف أو غرض يفهم منه عادة ، لماذا يقوم الباحث بهذه الدراسة وما الذى يبغى الوصول إليه .

- الهدف الأول : تهدف الدراسة الراهنة إلى معرفة العلاقة بين قضية بطالة المتعلمين وقضية المشاركة السياسية ، وهي علاقة صارت تستحوذ على اهتمام الباحثين وكذا إهتمام الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالشئون الاقتصادية والتنمية السياسية .
- الهدف الثانى : معرفة دور الثقافة الفرعية سواء كانت ريفية أو حضرية فى تحديد علاقة البطالة بالمشاركة السياسية .
- الهدف الثالث : تحديد أنماط المشاركة السياسية لدي شباب الخريجين المتعطلين وانعكاس ذلك على المجتمع .

تساؤلات الدراسة :

يمكن إيجاز أهم التساؤلات التى يطرحها البحث فيما يلى : -

١ - مامدى اقبال شباب الخريجين المتعطلين فى مجتمعى الدراسة على التصويت فى الانتخابات كمؤشر من مؤشرات المشاركة السياسية ؟

٢ - ما مدي وعى شباب الخريجين المتعطلين بوجود الأحزاب السياسية ، واشتراكهم في عضويتها . سواء فى القرية أو المدينة ؟ .

٣ - مامدى وعى شباب الخريجين المتعطلين بالأسباب المؤدية للعنف السياسى وما هى أفضل الحلول لمواجهة هذه الظاهرة من وجهة نظرهم ؟

٤ - هل هناك اختلاف فى درجة الوعى السياسى بين شباب الخريجين المتعطلين فى القرية وشباب الخريجين المتعطلين فى المدينة ؟

الاجراءات المنهجية :

أولاً : منهج وأدوات الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من حيث تحديد منهجها من مقولتين ، هما : -

الأولى : أن المنهج واحد بالنسبة للعلوم جميعها ، الطبيعى منها والاجتماعى ، هذا المنهج هو المنهج العلمى بخطواته العلمية المحددة ، وهذا يرجع إلي الوحدة التى تجمع الطبيعة والمجتمع الانسانى ، وبالتالى وحدة المعرفة الانسانية كلهـــا .

الثانية : أن المجتمع مثله مثل الطبيعة يخضع للدراسة العلمية ، ويمكن استخدام المنهج العلمى ، مع اختلاف الأساليب والأدوات المنهجية المستخدمة فى كل منهما .

ولما كانت خطوات المنهج العلمى واحدة فى كل العلوم ، فثمة طرق ووسائل وأدوات منهجية تساعد فى تطبيق هذا المنهج والأخذ بقواعده.

وتعتبر طريقة المقارنة من الطرق الأساسية التى استعان بها الباحث فى هذه الدراسة كما تمثلت أساليب جمع البيانات فيما يلى : -

١ - استمارة البحث

٢ - المقابلات الفردية والجماعية المفتوحة .

ثانياً : عينة الدراسة :

لما كانت عينة الدراسة من الشباب حملة المؤهلات الجامعية وغير العاملين ، فإن وجود كشوف يعتمد عليها الباحث في اختيار العينة أمر غير ميسر فى مجتمعنا ، ومن ثم اعتمدت الدراسة على الاخباريين فى الحصول على العينة ، وقد كان ذلك بمعاونة طلاب قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة طنطا فى الحصول على أفراد تنطبق عليهم مواصفات العينة المبحوثة فى مجتمعى الدراسة بمدينة طنطا وقرية ميت شريف بمحافظة الغربية ، وقد تم اختيار العينه من خلال الكشوف التى قام الطلاب باعدادها .

فعند اختيار العينة روعى أن يكون أفرادها من الحاصلين على مؤهلات جامعية ولم تتح لهم فرص العمل في أى جهة حكومية أو غير حكومية أى من غير العاملين . وذلك للطبيعة الخاصة لهذا البحث ، ومعنى ذلك أن العينة كانت عمدية طالما أنها تستبعد العاملين ، ومن وجهة نظر مناهج البحث ليس هناك مايمنع من اختيار عينة عمدية ، طالما أن طبيعة البحث تتطلب ذلك .

ومن هنا تم اختيار (٢٠٠ مفردة) من قرية ميت شريف ، و(٢٠٠ مفردة) من مدينة طنطا ، وبناء عليه كانت العينه الاجماليه (٤٠٠ مفرده) .

ثالثا : مجالات الدراسة :

أولاً : المجال الجغرافى :

١ - المجال الحضرى ويتمثل فى مدينة طنطا بمحافظة الغربية .

٢ - المجال الريفى ويتمثل فى قرية ميت شريف التابعة لمدينة بسيون بمحافظة الغربية .

ثانيًا : المجال البشرى :

خريجوا الجامعات الذكور من غير العاملين بالحكومة أو القطاع العام .

ثالثاً : المجال الزمنى :

واجريت هذه الدراسة فى بداية شهر أغسطس ١٩٩٥ إلى آخر شهر سبتمبر ١٩٩٥.

أولاً: خصائص عينة الدراسة

١ - التركيب العمرى :

يعتبر متغير العمر من المتغيرات الهامة فى هذه الدراسة ، فالإتجاهات السياسية تتطور تبعاً للعمر حيث تزداد الاتجاهات السياسية وضوحاً وتعقيداً مع التطور العمرى حتى تصل إلى المحافظة عند سن معينة .

ويتراوح سن أفراد العينة بين (٢٢-٣٠) سنة فأكثر ، وتمثل الفئة العمرية (٢٨-٣٠ سنة) أعلى النسب ، ويليها الفئة العمرية (٢٥-٢٧ سنة) حيث بلغت (٢٤ر٥٪) فى المدينة ٣٣٪ فى القرية ، ومفاد ذلك أن أكثر من نصف العينة يتراوح سن أفرادها بين (٢٥ - ٣٠ سنة) وهذه الفئة العمرية يقع عليها عبء المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية .

٢ - الديانة :

يدين غالبية أفراد العينة بالاسلام ، حيث بلغت نسبتهم (٩٤ر٥٪) فى المدينة ، ٩٨ر٥٪ فى القرية ، بينما انخفضت نسبة من يدينون بالمسيحية إذ بلغت (٥ر٥٪) فى المدينة ، و (١ر٥) فى القرية ، وهذا يتمشى مع النمط الدينى السائد فى المجتمع المصرى .

٣ - الحالة الاجتماعية :

كشفت لنا المعطيات الإحصائية عن أن نسبة غير المتزوجين هى النسبة السائدة فى

العينة حيث بلغت (٩٦٪) فى المدينة ، (٩١٪) في القرية ، بينما أشار (٣٪) من المبحوثين فى المدينة إلى أنهم متزوجون

بينما انخفضت نسبة المتزوجين فى العينة سواء فى القرية أو فى المدينة وبلغت (٥ر٤٪) من حجم العينة الكلية ، وقد يرجع ذلك للظروف الاقتصادية التي تحيط بالعاطلين وتجعلهم غير قادرين على الوفاء بمتطلبات الزواج المادية .

٤ - توزيع المبحوثين وفقاً لنوع الكلية :

كشفت لنا البيانات المستمدة من الجدول رقم (٤) أن غالبية أفراد العينة قد تخرجوا من كليات نظرية سواء فى القرية أو فى المدينة ، ففي المدينة أشار إلى ذلك (٥ر٥٦٪) بينما أشار إلى ذلك (٦٩٪) من أبناء القرية ، بينما كان خريجى الكليات العملية نسبتهم أقل من مثيلاتها النظرية سواء فى القرية أو المدينة ، ففى المدينة بلغت النسبة (٥ر٤٣٪) في مقابل (٣١٪) فى القرية ، وهذا يشير إلى أن خريجى الكليات العملية قد يجدون فرصة عمل لا يستطيع أن يتحصل عليها خريجى الكليات النظرية ، كالآداب والتجارة والحقوق ، كما تشير أيضاً إلي غلبة الطابع النظرى على التعليم الجامعى فى المجتمع المصرى .

٥ - الدخل الشهرى للأسرة :

يتراوح الدخل الشهرى لاسر المبحوثين بين ١٠٠ جنيه - ٢٠٠ جنيه شهرياً ، وتمثل فئة الدخل من (١٥٠ - ٢٠٠ جنيه) أعلى النسب فى المدينة ، بينما تمثل فئة الدخل (١٠٠ - ١٥٠) جنيه أعلى النسب فى القرية ، ويشير هذا إلي ارتفاع الدخل في المدينة عنه فى القرية ، وقد يرجع ذلك إلي ظروف العمل المتوافرة فى المدينة ، أو إلى قدرة أبناء المدينة على حساب دخلهم الشهري بعكس ماهو موجود بالقرية .

ثانياً: التصويت فى الانتخابات

يعد التصويت فى الانتخابات فى كثير من المجتمعات أهم المؤشرات لقياس درجة

المشاركة السياسية ، كذلك أيضاً هناك العديد من الدراسات التي تركز عند تناول المشاركة السياسية على التصويت في الانتخابات ، ربما كان ذلك لسهولة قياس حجم المشاركة عن طريق حساب الأصوات .

ورغم أهمية المشاركة بالتصويت فى الانتخابات ، إلا أن المشاركة لاتحدث فقط وقت الانتخابات ، كما أن الانتخابات ليس بالضرورة أكثر الوسائل فاعلية فى تأثير الجمهور على الحكومة .

ولمعرفة السلوك التصويتي لدى المبحوثين بإعتباره مؤشراً من مؤشرات المشاركة السياسية أشارت غالبية العينة بعدم الادلاء بالتصويت في الانتخابات بلغت (٥٥٪) في المدينة ، و(٥ر٦٣٪) فى القرية ،وهذا يشير إلى مدى السلبية السياسية لدي المبحوثين .

رغم أنهم من الفئات المؤهلة فالنظام التعليمى يعتبر فى المجتمعات الحديثة المدخل الرئيسى للتدريب على المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية (١٧) ولكن الأمر يختلف فى مجتمعنا وخاصة فى الآونة الأخيرة حيث الكم الهائل من الخريجين الذين يفتقدون أى فرصة للعمل .

فالبطالة عامل هام وذا وزن نسبى كبير ضمن العوامل التى تؤدى إلى اضعاف الشعور بالانتماء وانعدام المشاركة السياسية ، اذ تجعل الفرد لايحقق ذاته ، وتحد إلى درجة بعيدة من انجاز مستوى طموحاته الأمر الذى ينعكس على درجة إسهامه فى تنمية مجتمعه ، ومشاركته الواعية والايجابية فى أنشطته إذ أنه لايجد أصلاً الفرصة (متمثلة فى العمل الملائم) التى تتيح ذلك .

ولاشك أن الإستقلال الاقتصادى المتزايد حتى لو ارتبط بمكانة اقتصادية واجتماعية متواضعة فإنه يعزز المشاركة ويزيد من فعاليتها . (١٨) وتتبدد طاقة الافراد الذين يعيشون دون مستوى الكفاف فى الصراع اليومي بهدف الحصول على القوت ، ولا يتبقى لهم من الجهد والوقت مايمكنهم توجيهه نحو المشاركة السياسية حتى ولو فى ابسط صورها والمتمثلة فى التصويت فى الانتخابات .

المشاركة من خلال معرفة الأحزاب السياسية والاشتراك فى عضويتها :

تمثل الأحزاب همزة وصل بين المواطنين والحكومة . ومن المسلم به أن الأحزاب تتولى تحويل الفكر الاجتماعى فى المجتمع ، أو ترجمته فى سلوك سياسى ملموس ، حينما تجعل منه برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها .(١٩)

أ - المعرفة بالأحزاب السياسية :

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة من يعرفون بوجود الأحزاب بلغت (٥ر٨٤٪) فى المدينة ، و (٦٣٪) فى القرية .

ويفسر عدم ارتفاع نسبة الذين يعرفون الأحزاب فى القرية ، بغياب الأحزاب فى الريف وغيبة الوجود الفعلى لها من خلال ممارسات سياسية حقيقية .

أما نسبة الذين لايعرفون الأحزاب السياسية فقد بلغت (٥ر١٥٪) فى المدينة ، (٣٧٪) فى القرية . وهذه النسبة تعتبر نسبة عاليه وتشير إلى السلبية . فالشباب الذين تخرجوا من الجامعات ولم تتح لهم فرص العمل يعيشون فى حالة من الانزواء والانسحاب من الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع ذات أيديولوجية هروبية .

وتبين الدراسة الميدانية النتائج المستمدة من الجدول رقم (٩) أن أعلى نسبة اتفاق على معرفة حزب من الأحزاب (بين من يعرفون بالأحزاب) كانت من نصيب الحزب الوطنى فهى (٥٥٪) بين الشباب الحضرى ، و (٥ر٥٠٪) بين الشباب الريفى ، ويتفق هذا الاتجاه مع واقع الحال فالحزب الوطنى هو حزب الحكومة والأغلبية ورئيسه هو رئيس الدولة ، كما أنه يحتكر الاهتمام الاعلامى ولا ينافسه فى ذلك أى حزب آخر .

ويحظى حزب الوفد المرتبة الثانية فى نسبة الاتفاق على معرفته وكانت (٢٥٪) بين الشباب فى المدينة ، و (١٥٪) بين الشباب فى القرية . ويحتل حزب الوفد تلك المرتبة بسبب تاريخه القديم منذ ١٩٢٣ وإلى ماصاحب تأسيسه الجديد من صراع على السلطة السياسية . وانتشار صحيفة الوفد بشكل يومى ، هذا فضلاً عما يتبناه الحزب فى برنامجه الجديد من المطالبة بتعيين الخريجين .

ويأتى الحزب الناصرى فى المرتبة الثالثة ، فقد اتفق على معرفته (٥ر١٢٪) من الشباب فى المدينة ، و (١٥٪) فى القرية ، ويحتل الحزب الناصرى هذه المرتبة من المعرفة بسبب الوجود المسبق للناصريين كقوة سياسية فضلاً عن ارتباط اسم الحزب بإسم عبد الناصر كقائد لثورة يوليو ، وما إرتبطت به هذه الثورة من قرارات لصالح العمال والفلاحين والفقراء .

ويأتى حزب العمل فى المرتبه الرابعة فقد أتفق على معرفته (١٥٪) من الشباب فى المدينة ، و (١٠٪) من شباب القرية ، ويحتل حزب العمل هذه المرتبة من المعرفة بسبب نشاطه كحزب من أحزاب المعارضة والذى إكتسب أبعاداً جديداً بعد انضمام الكثير من الأخوان المسلمين إلى صفوفه .

واحتل حزب التجمع المرتبة الخامسة حيث اتفق على معرفته (١٠٪) من الشباب فى المدينة واشارت نفس النسبة فى القرية إلى معرفتها بحزب التجمع.

ويمكن القول أن بدء تخلى النظام المصرى عن التعيين الفورى للخريجين وماترتب على ذلك من زيادة البطالة السافرة بين خريجى النظام التعليمى وبخاصة الجامعيين ، قد أسهم فى انخراط الكثير منهم فى صفوف المعارضة .

ويذكر أن برنامج أحزاب المعارضه ولاسيما حزبى الوفد والتجمع يستخدمان قضية تراجع الدولة عن عدم إلتزامها بتعيين الخريجين فى مهاجمة الحكومة القائمة كجزء من الدعاية الانتخابيه فى الانتخابات الراهنة .

ب - العضوية فى الأحزاب السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية عن طريق عضوية الأحزاب السياسية مرحلة متقدمة من مراحل المشاركة ، فإذا كانت المشاركة السياسية تعنى ضمن ماتعنيه محاولة التأثير على المسار السياسى العام بما يحقق المصالح العامة للطبقة ، فإن الأحزاب هى التعبير السياسى عن طريق مصالح الطبقات ، وهى بذلك الوسيلة الأساسية - وبشكل خاص فى البلدان الديمقراطية - التى تستطيع الطبقات من خلالها الدفاع عن مصالحها من خلال النضال السياسى من أجل الوصول للسلطة السياسية لتنفيذ برامجها المختلفة .

ولمعرفة مدى اقبال جمهور البحث من الحضريين والقرويين على الاشتراك في عضوية الأحزاب السياسية والموجودة على الساحة السياسية فى الفترة الآنية أبانت الاحصائية المستمدة من الجدول رقم (١٠) أن (٥ر١٦٪) من إجمالى حجم العينة الكلية يشاركون بالعضوية فى الأحزاب السياسية ، بينما أشار (٢٥ر٥٧٪) من عينة البحث بأنهم غير مشاركين بالعضوية فى الأحزاب السياسية ، فى مقابل ذلك ، أشارت (٢٥ر٢٦٪) من العينة الاجماليه فى الريف والحضر بأنهم لا يعرفون الأحزاب على الاطلاق .

وقد لاحظ الباحث أثناء توجيه السؤال الخاص بعضوية المبحوثين فى الأحزاب السياسية أنهم كانو يجيبون على هذا السؤال بطريقة تتجسد فيها استخفافهم بموضوع الأحزاب وعدم اهتمامهم بها وعدم الثقة فى قدرتها على حل مشاكلهم ، ولا سيما مشكلة بطالة المتعلمين .

ويعكس ذلك ما أشار إليه بعض المبحوثين بقولهم «وماذا عملت لنا هذه الأحزاب» ، « إحنا بقى لنا أكثر من سبع سنوات ومش عارفين ولاقادرين نتحصل على وظيفة حكومية . ، « إحنا عايزين الحكومة توظفنا وخلاص » ، « الأحزاب دى بتنفع نفسها ومصالحها ، لو فيه أحزاب حقيقيه مكناش قاعدين من غير وظيفة الفترة دى كلها » .

ولا تعنى هذه التعبيرات وغيرها إنعدام الوعى السياسى لدى الشباب ، بقدر مايعنى ادراك هؤلاء الشباب بأن العمل السياسى يقتصر على مجموعة من الأفراد أصحاب السلطة والثروة الذين يسعون على مدى تاريخهم السياسى للعمل على تحقيق مصالحهم الشخصية ، واحساس شباب الخريجين بعدم فعاليتهم وشعورهم بالاغتراب .

ولمعرفة نوعية الحزب الذى اشترك فى عضويته المبحوثين فى الريف والحضر أوضح الجدول رقم (١١) أن الحزب الوطنى الديمقراطى هو الحزب السائد فى عضوية المبحوثين وإنضمامهم إليه سواء فى القرية أو المدينة ، فقد أشار ٥ر٧٪ فى مجتمع المدينة ، ٥ر٨٪ فى مجتمع القرية . ولا غرابة فى ذلك فالحزب الوطنى هو حزب الحكومة ورئيسه هو رئيس الدولة ويحقق الحزب أهداف ومطامح المشتركين فيه .

البطالة والعنف السياسى

يعتبر العنف السياسى ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات ، لذلك فإنه لايمكن تفسيره بعامل واحد فقط ، بل هناك مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها لتؤدى إلى تفجير أعمال العنف السياسى .

وتعتبر البطالة ولاسيما بطالة المتعلمين من العوامل الرئيسية المؤدية للعنف السياسى . ولقد اثبتت كل الدراسات وبخاصة الامبريقية منها - وجود العلاقة بصورة طردية ، وأن البطالة تؤدى إلى احباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تسفر فى كثير من الأحيان عن إفراز حالة التطرف بمضمونه الايديولوجى ، أو محتواه الدينى ، أو قالبه العنصرى الأمر الذى يتخذ صوره من صور العنف تجاه الذات والجماعة والمجتمع كله .(٢٠)

وتؤثر البطالة فى كل المجتمعات على مستوى تحقيق اشباعات الفرد الذاتية منها والطبقية والمجتمعية ، مما يسفر عنه تدنيا فى مستويات الحياة لدى أولئك الذين يعانون من هذه الحالة فضلاً عما ينجم عن ذلك من انخفاض فى مستوى تطلعاتهم وبخاصة لدى الفئات التى نالت قسطاً من التعليم ،ولم تجد بعد مردوداً أو عائداً له يتمثل فى فرصة ملائمة للعمل .

أن ظاهرة البطالة بين المتعلمين تولد حالة فى الاحباط لدى المتعلمين تؤدى لضعف مشاركتهم السياسية من ناحية ، كما تجعلهم ارضاً خصبة للاتجاهات السياسية المتطرفة فى بعض الأحيان وقد تتولد لدى هؤلاء المتعلمين حالة من النقمة على الدولة واجهزتها تجعل بعض الناشطين منهم أقرب لمعارضة النظام القائم سواء فى اطار الشرعية المعارضة أو خارج الاطر الشرعية .

ولمعرفة وجهة نظر المبحوثين فى عمليات العنف كشفت لنا الدراسة الميدانية أن (٥ر١٥٪) من شباب الخريجين المتعطلين فى المدينة موافقون على عمليات العنف ، وأشار إلى ذلك أيضاً (٢٠٪) من شباب الخريجين المتعطلين فى القرية مجتمع الدراسة.

وهذه النسبه لها دلالتها ولاسيما اذا أوضحنا ما تم من خلال المقابلات الجماعية مع الشباب الموافقين على عمليات وأحداث العنف .

فيشير أحد المبحوثين إلى ذلك بقوله « الشباب هيعمل ايه ، الشباب غصب عنه لما يكون الواحد تعلم وحصل على أعلى الشهادات وبعد كل هذا لم يستطع الحصول على وظيفة ، هيعمل ايه يعنى » .

وتعكس هذه البيانات الكمية والكيفية احساس الشباب بالظلم الاجتماعى وعدم التكافؤ الاجتماعى وسخطه على النظام القائم وفشله فى إيجاد فرص عمل .

كما أن الشباب يفتقد أى فرصة للممارسة السياسية بمعناها الواسع الذى تنمى لديه القدرة على أبداء الرأى والحوار حول مسائل عامة وجماعية .

ومن هنا يمكن القول أنه طالما كان النظام الاجتماعى السائد فى أى مجتمع قادر على مواجهة متطلبات الأغلبية الساحقة لأفراد الشعب واشباع احتياجاتهم الأساسية ، فلا خطر على هذا النظام من ظاهرة العنف السياسى الجماعى والمنظم ، ولكن حينما يتعثر النظام القائم على مواجهة المشكلات الداخليه أو الخارجية ، وحين يطول أجل هذا التعثر وتتفاقم تلك المشكلات ، فإن خللاً فى جوهر وفلسفة النظام أو فى أدائه ، أو فيهما معاً .

ومن هنا يبدو البحث عن بديل يخرجهم ويخلص مجتمعهم من المشكلات المتفاقمة ، وكلما إشتدت حدة المشكلات وتحولت إلى مايشبه الأزمة أصبح البديل المطلوب مختلفاً تماما عن النظام القائم ،وكلمات زاد إختلاف البديل المطلوب عما هو قائم ومارس بالفعل أصبحنا بصدد مايسمى بالعنف والإرهاب السياسى .

أسباب العنف فى رأى المبحوثين :

تمتد ظاهرة العنف السياسى بجذورها فى أسس الوجود السياسي وتستمد من المعطيات الرئيسية والجوهرية التى يقوم عليها المجتمع فهو ليس فعلاً منعزلاً عن المجتمع ولكنه نتيجة ومحصلة لتشابه عناصر عديده وبالتالى فإن دوافع العنف تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

ومن المؤكد أن المجتمع المصري على وجه الخصوص قد تعرض فى السنوات الأخيرة لمجموعة من الظروف والعوامل التى جعلته مؤهلاً لتفريغ التفاعلات الملائمة لوقوع ظاهرة العنف .

ولمعرفة أهم العوامل أبانت المعطيات الاحصائية المستمدة من الجدول رقم (١٥) مايلى : -

احتلت مشكلة بطالة المتعلمين أو عدم توظيف الخريجين المرتبة الأولى من المشكلات المؤدية إلى العنف السياسى من وجهة نظر المبحوثين حيث أشار إلى ذلك (٧٠٪) من الشباب المتعلم فى المدينة ، و (٥ر٧١٪) من شباب الخريجين بالقرية .

ولا شك أن بطالة المتعلمين أشد خطراً من بطالة غير المتعلمين ، لذلك تلعب دوراً سلبياً تجاه النظام الاجتماعى والسياسى ، وخير دليل على ذلك أن كثير من الارهابيين من طلاب الجامعات أو خريجيها .

واحتلت قضية ارتفاع الأسعار المرتبة الثانية فى العوامل المؤدية لظاهرة العنف السياسى فى رأى المبحوثين ، حيث أشارت إلي ذلك (٥ر١٢٪) من خريجى الجامعات فى المدينة ، ٥ر٩٪ من خريجى الجامعات فى القرية .

وحظيت مشكلة الأمية ،ومشكلة فشل النظام التعليمي بنفس الاهتمام ونفس النسبة ، اذ بلغت ٨ر٧٥٪ من إجمالى حجم العينة الكلية .

فالنظام التعليمى لا يلعب دور بإعتباره قناة للحراك الاجتماعى والمهنى الشامل أو بإعتباره وسيلة لتزويد الشرائح المختلفة وبالقدرة على المشاركة الفعالة والشاملة فى النظام السياسى.والثقافى .

واحتلت قضية عدم عدالة توزيع الدخل المرتبة الرابعة اذ بلغت (٥ر٢٪) وهذه النسبة لها دلالة هامة إذ أن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تبنتها الدولة منذ حقبة السبعينات أدت إلى تدمير وتخريب فى الاقتصاد المصرى ، وتدهورت خصائص الحياة بالنسبة لقطاعات واسعة بين المواطنين واتسعت الهوة بين الطبقات وترتب على ذلك اختلال فى توزيع الدخول بين فئات الشعب .

وأخيراً يمكن القول ، أنه من الضرورى مبادرة المجتمع حكومة وشعباً إلى علاج تلك المشكلات التى يعانيها أولئك الشباب علاجاً جذرياً ، وذلك بأن نهيئ لهم تعليماً سليماً ، وتربية صالحة ، ثم نهيئ لهم مجالاً كريماً للعمل والكسب الحلال ، يبتعدون به عن حالة اليأس والاحباط التي يكابدونها والتى تؤدى بهم إلى الضياع والانخراط فى أعمال العنف والاغتيال .

الحلول الممكنة لمواجهة العنف السياسى:-

لاشك أن الدخول إلى دائرة العنف كان هروباً من الشباب في الصمود أمام المشاكل التى واجهتهم وعجزوا عن حلها واعتمادهم اعتماداً كلياً على الأسرة والدولة فى حل مشاكلهم ، وكان لابد من معرفة العلاج وإيجاد الحلول لمواجهة العنف من وجهة نظر المبحوثين .

وقد أبانت لنا المعطيات الاحصائية المستمدة من الجدول رقم (١٥) ، أن تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة قد احتل المرتبة الأولى فى رأى المبحوثين فى القضاء على مشكلة العنف حيث أشار إلي ذلك ٣٠٪ من شباب الخريجين فى المدينة ، ٣٧٪ من شباب الخريجين فى القرية ، وهذا أمر له أهميته في علاج مشكلات العنف فى المجتمع المصري ، فزيادة انخراط الشباب فى ظاهرة العنف السياسى ترجع إلي وجود حالة من الفراغ الدينى نظراً لضعف وقصور التوعية الدينية .

ولقد لمست القيادة السياسية أهمية هذا الأسلوب في علاج مشكلة العنف والارهاب فلقد أشار الرئيس مبارك فى بعض خطبه إلى أن أحد مصادر التطرف تكمن فى الفهم الخاطىء لقيم وتعاليم الدين الاسلامى وأحكامه الشرعية ، فهو دين الرحمة والتسامح ، وأن هناك الكثير من الشباب الأبرياء الذين ينخدعون وينساقون خلف بعض الأفكار المغلوطة (٢١)

كما احتلت قضية القضاء على البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب المرتبة الثانية من وجهة نظر المبحوثين فى القضاء على العنف ومواجهته حيث بلغت فى المدنية (٢٧٪) ، بينما بلغت فى القرية (٢٥٪) من إجمالى حجم العينه .

ولا شك أن توفير فرص العمل يعتبر من الأمور الرئيسية فى علاج مشكلة

العنف ، حيث تشير الشواهد التاريخية المختلفة إلى أن أنتشار ظاهرة البطالة فى المجتمع يؤدى إلى عدم استقراره ويحول دون استمرار جهوده الانمائية فى المجالات المجتمعية المختلفة .

أما التوسع فى مراكز الشباب ورعايتهم اجتماعياً ورياضياً كحل فى مواجهة مشكلات العنف فقد احتلت المرتبة الرابعة من وجهة نظر المبحوثين ، فقد أشار إلي ذلك ١٥٪ من شباب الخريجين في المدينة ، ١٠٪ من شباب الخريجين فى القرية .

حيث تعتبر دور هذه المراكز دوراً هاماً وحيوياً في رفع وتشجيع الشباب في مختلف المجالات وتحقيق مطامحهم من الشهرة والانتشار على مستوى المجتمع ككل .

ولقد أحتل الأسلوب الأمنى والبوليسى المرتبة الأخيرة في أساليب مواجهة مشكلات العنف السياسى من وجهة نظر المبحوثين ، وقد أشار إلى ذلك ١٠٪ من خريجى الجامعات فى المدينة ، ٨٪ من شباب الخريجين فى القرية ، باعتبار أن العنف لايولد إلا العنف.

وأخيراً يمكن القول أن هناك مجموعة من الأزمات والاختلالات الهيكلية الكامنة فى بيئة النظام المصرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، تتفاعل فيما بينها في اطار العوامل الخارجية المؤثرة لتؤدى إلى تفجير أعمال العنف السياسى والتى تتمثل أهميتها في أزمة التنمية والاقتصادية والاجتماعية بأثارها المختلفة .

ولذلك فإن أسلوب مواجهة العنف السياسى ، يجب أن يأخذ فى الاعتبار الجذور العميقة للدوافع المتشابكة للظاهرة من جانب ، ومن جانب آخر تكاتف كافة الهيئات والمؤسسات فى مواجهة الظاهرة من كافة أبعادها .

النتائج الأساسية للدراسة

من خلال هذه الدراسة على المستوى النظرى والتطبيقى يمكن أن نستخلص مجموعة من النتائج نجملها فيما يلى : -

أولاً : التصويت فى الانتخابات:

يعد التصويت فى الانتخابات فى كثير من المجتمعات من أهم المؤشرات لقياس درجة المشاركة السياسية ، ورغم أهمية التعليم كمدخل رئيسى فى التدريب على المشاركة الاجتماعية والسياسية ، إلا أن نتائج الدراسة الميدانية أوضحت أن هناك الكثير من شباب الخريجين غير مبالين بإستخدام حقهم الدستورى فى الانتخابات وترجع هذه اللامبالاة إلى انعدام الثقة فى عملية الانتخابات وانغماس الشباب فى مشكلاتهم الاقتصادية ، إذ أنه لايجد أصلاً الفرصة (متمثلة فى العمل الملائم) التى تتيح ذلك .

ثانياً : معرفة الأحزاب السياسية والاشتراك فى عضويتها :

تعتبر الأحزاب حلقة الاتصال بين المواطنين والحكومة ، فهى قنوات للتعبير عن مطالب اجتماعية محددة ، وتعتبر عضوية الأحزاب مؤشراً على وعى الشباب السياسى ومصالحهم ، إلا أن الأغلبية الساحقة لايشاركون بالعضوية فى أى حزب من الأحزاب بل تعدى الأمر ذلك فى عدم معرفة بعض الشباب الخريجين بالأحزاب سواء فى القرية أو المدينة ، وهذا يؤكد على أن دور الأحزاب مازال محدوداً للغاية فى العمل مع الشباب ، بل أن أهداف الأحزاب وبرامجها غير واضحة بالنسبة للشباب وغير معبرة عن مشاكلهم الحقيقية ولاسيما مشكلة البطالة ، وبالتالى فهم يعزفون عن المشاركة فى عضويتها .

أبانت الدراسة الميدانية أن بدء تخلى النظام المصرى في التعيين الفورى للخريجين وما ترتب على ذلك من زيادة البطالة السافرة بين خريجى النظام التعليمى وبخاصة الجامعيين ، قد أسهم فى أنخراط البعض منهم فى صفوف المعارضة ، وخاصة وأن برامج أحزاب المعارضة ولاسيما حزبى الوفد والتجمع يستخدمان قضية تراجع الدولة عن عدم التزامها بتعيين الخريجين فى مهاجمة الحكومة القائمة كجزء من الدعاية الانتخابية فى الانتخابات الراهنة .

ثالثاً : العنف السياسى :

يعتبر العنف السياسى ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات ، لذلك فإنه لايمكن تفسيره بعامل واحد فقط ، بل هناك مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها لتؤدى إلى تفجير أعمال العنف السياسى . وتعتبر البطالة ولاسيما بطالة المتعلمين من العوامل الرئيسية للعنف السياسى من وجهة نظر المبحوثين ، وجاءت مشكلة ارتفاع الأسعار فى المرتبة الثانية ، واحتلت مشكلة الأمية وفشل النظام التعليمى الحالى المرتبة الثالثة فى الأسباب المؤدية إلى العنف والتطرف من وجهة نظر المبحوثين ، فالنظام التعليمى لا يلعب دوره بإعتباره قناة للحراك الاجتماعى والمهنى الشامل ، أو بإعتباره وسيلة لتزويد الشرائح المختلفة بالقدرة على المشاركة الفعالة والشاملة فى النظام السياسى .

أن أسلوب مواجهة العنف السياسي يجب أن تأخذ فى الأعتبار الجذور العميقة للدوافع المشابكة للظاهرة ، وعن وعي المبحوثين فى كيفية علاج ومواجهة ظاهرة العنف السياسي أبانت الدراسة الميدانية أن تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة يعتبر المدخل الرئيسى فى علاج ظاهرة التطرف والعنف السياسى ، واحتلت قضية إتاحة فرص عمل للشباب المرتبة الثانية فى المجتمع الحضرى والريفى .

أما مناقشة الارهابيين والقائمين بأعمال العنف والحوار معهم لمعرفة مطالبهم وأهدافهم فقد أحتلت المرتبة الثالثة فى علاج مشكلات العنف من وجهة نظر المبحوثين .

رابعاً : افترضت الدراسة أن شباب الخريجين من ساكنى المدينة أكثر وعياً من شباب الخريجين فى المناطق الريفية بإعتبار أن المدينة أكثر اتصالاً بوسائل الاعلام . لما للمدينة من ثقل فى مجتمعنا ولازالت الأضواء مسلطة عليها ولم يحظ المجتمع الريفى بما يحظى به المجتمع الحضرى من عناية على كافة المستويات ، إلا أن نتائج الدراسة الميدانية لم تؤكد هذا الافتراض فقد إتضح فى كثير من المواقف أن شباب الخريجين المتعطلين فى المدينة لم يكن أكثر وعياً سياسياً من شباب الخريجين المتعطلين فى القرية .

المراجـــــع

١ - اسماعيل صبرى عبد الله : « الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر » فى سلوى سليمان (محرر) : البطالة فى مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ص ٢٧ .

٢ - منى الطحاوى : « تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين فى مصر » فى سلوى سليمان (محرر) البطالة فى مصر ، مرجع سابق ص ٥٨٦.

٣ - منى البرادعى « مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من منظور اشباع الحاجات الاساسية » فى سلوى سليمان (محرر) مرجع سابق ص ٨٣٥

4 -Verba sidney, Small Groups and political Behavior, Astudy of leadership, princeton university press. princeton,1991 P.P35-36.

٥ - منى الطحاوى « تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين فى مصر » مرجع سابق ، ص ص ٥٨٨-٥٨٩..

٦ - سامية مصطفى كامل « التعليم - سوق العمل - بطالة المتعلمين » فى سلوى سليمان : البطالة فى مصر ، مرجع سابق ، ث ص ٦١٣ - ٦١٤ .

٧ - أمانى قنديل وآخرون : سياسة التعليم الجامعى فى مصر ، الأبعاد السياسية والأقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ص ٨-٩ .

٨ - محمد صفى الدين أبو العز : مشكلة البطالة فى الوطن العربى ، دراسة استطلاعيه ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٨٠.

٩ - سلوى سليمان : البطالة فى مصر ، مرجع سابق ص ٢.

١٠ - محمد صفى الدين أبو العز : البطالة فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٠-١٨١.

١١ - سلوى سليمان : البطالة فى مصر ، مرجع سابق ص ٣ .

١٢ - محمد صفى الدين أبوالعز ، مشكلة البطالة فى الوطن العربي ، مرجع سابق ص ١٨١ .

١٣ - السيد الزيات : التحديث السياسى فى المجتمع المصرى، دراسة سوسيوتاريخية، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٠ ص ١٨١.

14 - Samuel P. Huntington & Joan Nelson, No easy choice : Political participation in Developing countries, Harvard universites press, cambrigge,1976. PP 10-13.

١٥ - عبد الهادى الجوهرى : « المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية » المجلة الاجتماعية القومية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٧ ص ١٨٥ .

١٦- سعد الدين إبراهيم (محرر) المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٨٥ .

17 - James coleman, " Ed" Education and political development, princeton university press. N., 1965. P.P 173-1 194

18 - Samuel. P. Huntington & Joan Nelson, No easy choice : Political participation in Developing countries, P.P167 -168., op.cit 167

١٩- محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ص ٤١٩ وأيضاً :

- أسامة الغزالى حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت العدد (١١٧) ص ١٤ .

٢٠ - محمد صفى الدين أبوالعز ، مشكلة البطالة فى الوطن العربى ، مرجع سابق .

٢١ - حسنين توفيق « العنف السياسى فى مصر بين احتمالات الاستيعاب وامكانيات المواجهة » فى على الدين هلال ، عبدالمنعم سعيد (محررين) : مصر وتحديات التسعينات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩١ ص ١٠٨ .

الملاحـــق

أولاً : استمـــارة البحـــث

ثانياً : الجـــــــــداول

جامعة طنطا
كليـــــة الآداب
قسـم الاجتمـاع

استمارة بحث فى

البطالة والمشاركة السياسية

« دراسة ميدانية على بعض خريجى الجامعات المصرية فى الريف والحضر »

إعداد
الدكتور / سيد جاب الله السيد
كلية الآداب - جامعة طنطا

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى

١٩٩٥ م

مدينة ( ) قرية ( )

أولا : بيـــانات أوليـــة :

١ - السن :

أ - ٢٢ - ٢٤ ( ) ب - ٢٥ - ٢٧ ( )

جـ - ٢٨ - ٣٠ ( ) د - ٣٠ سنة فأكثر ( )

٢ - الديانة :

أ - مسلم ( ) ب - مسيحى ( )

٣ - الحالة الإجتماعية :

أ - أعزب ( ) ب - متزوج ( )

جـ - مطلق ( ) د - أرمـل ( )

هـ - متزوج بأكثر من واحدة ( )

٤ - نوع الكلية التى تخرج منها المبحوث :

أ - كلية عملية ( ) ب - كلية نظرية ( )

٥ - الدخل الشهرى للأسرة :

أ - أقل من ١٠٠ جنيه ( ) ب - ١٠٠ - ( )

جـ - ١٥٠ - ٠ ( ) د - ٢٠٠ - ( )

هـ - ٢٥٠ - ( ) و - ٣٠٠ جنيهاً فأكثر ( )

ثانيا: التصويت فى الانتخابات:

٦ - ياترى أنت بتدلى بصوتك فى الانتخابات ؟

أ - نعـم ( ) ب - لا ( )

٧ - ماهى الأسباب التى تدفعك للإدلاء بالتصويت في الانتخابات ؟

أ - أختيار الأصلح والأنفع ( ) ب - لأختيار الأقارب أو أبناء العائله( )

جـ - علشان صوتنا أمانه ( ) د - أخرى تذكر

ثالثاً : معرفة الأحزاب السياسية والاشتراك فى عضويتها .

٨ - هل لديك معرفة بالأحزاب السياسية الموجودة ؟

أ - يعرف ( ) ب - لايعرف ( )

٩ - ماهى الأحزاب السياسية التى تعرفها ؟

أ - الحزب الوطنى يالديمقراطى ( ) ب - حزب الوفد الجديد ( )

جـ - حـــزب العمـل ( ) د - حزب التجمـــع ( )

هـ - حزب مصر الفتاة ( ) و - حـــزب الأحـــرار ( )

ز - حـــزب الأمـــة ( ) ح - حـــزب الخضـــر ( )

ط - الحزب العربى الناصري ( )

١٠ - ياترى هل أنت تشارك فى عضوية حزب سياسى معين ؟

أ - يشارك ( ) ب - لا يشارك ( )

١١ - ماهو الحزب السياسي الذى تشارك في عضويته ؟

يذكر المبحوث اسم الحزب الذى يشارك فى عضويته ( )

رابعاً : البطالة وقضية العنف السياسى :

١٢ - ياترى هل أنت توافق على أحداث العنف اللى بتحصل فى المجتمع ؟

أ - يوافـــق ( ) ب - لا يوافق ( )

فى حالة الإجابة بالموافقة يسأل المبحوث عن السؤال رقم (١٣)

١٣ - ماهى الأسباب التى جعلتك توافق على عمليات العنف ؟

أ - الحكومة لاتهتم بمطالب الشباب ( )

ب - الحوار مع المسئولين غير مجدى ( )

جـ - أخرى تذكر ( )

١٤ - ماهى الأسباب المؤدية إلى أحداث العنف من وجهة نظرك ؟

أ - عدم وجود فرص عمل ( )

ب - ارتفاع الأســـــعار ( )

جـ - عدم توظيف الخريجين ( )

د - الاستقلال ذو الرقابة ( )

هـ - ارتفاع نسبة الأمية ( )

و - عدم وجود عدالة في توزيع الدخل ( )

ز - فشل النظام التعليمى الحالى ( )

١٥ - ماهى الحلول الممكنة لمواجهة العنف من وجهة نظرك ؟

أ - مناقشة الارهابيين والحوار معهم ( )

ب - تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة ( )

جـ - وجود فرص عمل للشباب ( )

د - التوسع فى مراكز رعاية الشباب اجتماعاً ورياضياً ( )

هـ - التشديد الأمنى والبوليسى ( )

ثانياً : الجداول

جدول رقم (١)
توزيع أفراد العينة حسب فئات السن

المنطقة / السن	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٢ - ٢٤	٢١	١١ر٥	١٦	٨	٣٧	٩ر٢٥
٢٥ - ٢٧	٤٩	٢٤ر٥	٦٦	٣٣	١١٥	٢٨ر٧٥
٢٨ - ٣٠	٧٠	٣٥	٦٤	٣٢	١٣٤	٣٣ر٥
٣٠ سنة فأكثر	٦٠	٣٠	٥٤	٢٧	١١٤	٢٨ر٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (٢)
توزيع المبحوثين وفقاً للديانة

المنطقة / الديانة	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مسلم	١٨٩	٩٤ر٥	١٩٧	٩٨ر٥	٣٨٦	٩٦ر٥
مسيحى	١١	٥ر٥	٣	١ر٥	١٤	٣ر٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣)
توزيع المبحوثين وفقاً للحالة الاجتماعية

المنطقة / الحالة الاجتماعية	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعزب	١٩٢	٩٦	١٨٢	٩١	٣٧٤	٩٣ر٢٥
متزوج	٦	٣	١٢	٦	١٨	٤ر٥
مطلق	٢	١	٣	١ر٥	٥	١ر٢٥
أرمل	-	-	١	٥ر٠	١	٢٥ر٠
متزوج أكثر من واحدة	-	-	٢	١	٢	٢٥ر٠
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (٤)
توزيع المبحوثين وفقاً لنوع الكلية التى تخرج منها

المنطقة / نوع الكلية	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
كليات عملية	٨٧	٤٣ر٥	٦٢	٣١	١٤٩	٤٧ر٢٥
كليات نظرية	١١٣	٥٦ر٥	١٣٨	٦٩	٢٥١	٦٢ر٧٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (٥)
توزيع المبحوثين وفقاً للدخل الشهرى للاسرة

المنطقة / الدخل	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٢٠	١٠	٣١	١٥ر٥	٥١	١٢ر٧٥
١٠٠ -	٣٥	١٧ر٥	٧٠	٣٥	١٠٥	٢٦ر٢٥
١٥٠ -	٦٥	٣٢ر٥	٥٠	٢٥	١١٥	٢٨ر٧٥
٢٠٠ -	٣٤	١٧	١١	٥ر٥	٤٥	١١ر٢٥
٢٥٠ -	٢٦	١٣	١٨	٩	٤٤	١١
٣٠٠ جنيه	٢٠	١٠	٢٠	١٠	٤٠	١٠
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (٦)
التصويت فى الإنتخابات لدى المبحوثين

المنطقة / الإدلاء بالتصويت	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يدلى	٩٠	٤٥	٧٣	٣٦ر٥	١٦٣	٤٠ر٧٥
لايدلى	١١٠	٥٥	١٢٧	٦٣ر٥	٢٣٧	٥٩ر٢٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (٧)
دوافع الاقبال على التصويت

المنطقة / الدوافع	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لاختيار الأنفع والأصلح	٤٥	٢٢ر٥	٣٠	١٥	٧٥	١٨ر٧٥
مسألة عائلات	٥	٢ر٥	٢٠	١٠	٢٥	٦ر٢٥
علشان صوتنا أمانه	٤٠	٢٠	٢٣	١١ر٥	٦٣	١٥ر٧٥
غير مبين	١١٠	٥٥	١٢٧	٦٣ر٥	٢٣٧	٥٩ر٢٥
الاجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (٨)
معرفة المبحوثين بالأحزاب السياسية

المنطقة / معرفة الأحزاب	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يعرف	١٦٩	٨٤ر٥	١٢٦	٦٣	٢٩٥	٧٣ر٧٥
لايعرف	٣١	١٥ر٥	٧٤	٣٧	١٠٥	٢٦ر٢٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (٩)
الأحزاب التى يعرفها المبحوثون

المنطقة / الأحزاب	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الوطنى	١١٠	٥٥	١٠١	٥٠ر٥	٢١١	٥٢ر٢٥
الوفد	٥٠	٢٥	٣٠	١٥	٨٠	٢٠
العمل	٣٠	١٥	٢٠	١٠	٥٠	١٢ر٥
التجمع	٢٠	١٠	٢٠	١٠	٤٠	١٠
الأحرار	-	-	٢	١	٢	٠٥ر
الأمة	٥	٢ر٥	٤	٢	٩	٢ر٢٥
الناصرى	٢٥	١٢ر٥	٣٠	١٥	٥٥	١٣ر٧٥
غير مبين	٣١	١٥ر٥	٧٤	٣٧	١٠٥	٢٦ر٢٥

(تزيد النسبة عن ١٠٠٪ لذكر المبحوث أكثر من حزب)

جدول رقم (١٠)
العضوية فى الأحزاب السياسية

المنطقة / العضوية	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعضاء فى الحزب	٢٩	١٤ر٥	٣٧	١٨ر٥	٦٦	١٦ر٥
غير مشتركون	١٤٠	٧٠	٨٩	٤٤ر٥	٢٢٩	٥٧ر٢٥
لايعرفون بالأحزاب	٣١	١٥ر٥	٧٤	٣٧	١٠٥	٢٦ر٢٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (١١)
الأحزاب السياسية التى يشارك فى عضويتها المبحوثون

المنطقة / الحزب	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الوطنى	١٥	٧ر٥	١٧	٨ر٥	٣٢	٨
الوفد	٤	٢	٥	٢ر٥	٩	٢ر٢٥
العمل	-	-	٢	١	٢	٠ر٠٥
التجمع	١	٠ر٥	-	-	١	٠ر٢٥
الناصرى	٩	٤ر٥	١٣	٦ر٥	٢٢	٥ر٥
* غير مبين	١٧١	٨٥ر٥	١٦٣	٨١ر٥	٣٣٤	٨٣ر٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

* غير مبين تشير إلي المبحوثين الذين لايعرفون الأحزاب أو يشاركون بالعضوية فيها

جدول رقم (١٢)
الموافقة على عمليات العنف والارهاب لدى المبحوثين

المنطقة / الموافقة	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يوافق	٣١	١٥ر٥	٤٠	٢٠	٧١	١٧ر٧٥
لا يوافق	١٦٩	٨٤ر٥	١٦٠	٨٠	٣٢٩	٨٢ر٢٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٣)
مبررات الموافقة على عمليات الارهاب

المنطقة / مبررات الموافقة	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الحكومة لاتهتم بمطالب الشباب	٢٠	١٠	٢٣	١١ر٥	٤٣	١٠ر٧٥
الحوار مع المسئولين غير مجدى	١١	٥ر٥	١٧	٨ر٥	٢٨	٧
لا ينطبق	١٦٩	٨٤ر٥	١٦٠	٨٠	٣٢٩	٨٢ر٢٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٤)
الأسباب المؤدية للعنف والارهاب فى رأى المبحوثين

المنطقة / الأسباب	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ارتفاع الاسعار	٢٥	١٢ر٥	١٩	٩ر٥	٤٤	١١
عدم توظيف الخريجين	١٤٠	٧٠	١٤٣	٧١ر٥	٢٨٣	٧٠ر٧٥
الاستغلال ذو الرقابه	-	-	٢	٤٨	٢	٠ر٠٥
ارتفاع نسبة الأمية	١٠	٥	٢٥	١٢ر٥	٣٥	٨ر٧٥
عدم وجود عدالة في توزيع الدخل	٥	٢ر٥	-	-	٥	١ر٢٥
فشل النظام التعليمى الحالى	٢٠	١٠	١٥	٧ر٥	٣٥	٨ر٧٥
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٥)
الحلول الممكنة لمواجهة العنف السياسى لدى المبحوثين

المنطقة / الحلول	مدينة		قرية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وجود فرص عمل للشباب	٥٤	٢٧	٥٠	٢٥	١٠٤	٢٦
تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة	٦٠	٣٠	٧٤	٣٧	١٣٤	٣٣ر٥
مناقشة الارهابيين والحوار معهم	٣٦	١٨	٤٠	٢٠	٧٦	١٩
التوسع فى مراكز الشباب اجتماعيا ورياضياً	٣٠	١٥	٢٠	١٠	٥٠	١٢ر٥
التشديد الأمنى والبوليسى	٢٠	١٠	١٦	٨	٣٦	٩
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٦)

نسبة المتعطلين إلى جملة قوة العمل موزعة بين الريف والحضر ونوع الجنس حسب تعداد ١٩٨٦

بيان	المتعطلون فى كل مصر		المتعطلون فى الحضر		المتعطلون فى الريف	
	بالأرقام المطلقة بالمليون	النسبة المئوية	بالأرقام المطلقة بالمليون	النسبة المئوية	بالأرقام المطلقة بالمليون	النسبة المئوية
المجموع	٢ر٠	١٥٪ من جملة قوة العمل ذكور وإناث وعددهم ١٣ر٦ مليوناً	١ر٠	١٦٪ من جملة قوة العمل فى الحضر ذكور وإناث وعددهم ٦ر٤ مليوناً	٩٨٤ر٠	١٤٪ من جملة قوة العمل فى الريف ذكور وإناث وعددهم ٧ر٦ مليوناً
ذكور	١ر٠	١٠٪ من جملة قوة العمل الذكور وعددهم ١١ر٠ مليون	٥٦٢ر٠	١٠٪ من جملة قوة العمل الذكور وعددهم ١١ر٠ مليون	٥٩٦ر٠	٩٪ من جملة قوة العمل فى الريف الذكور وعددهم ٦ر٤ مليون
إناث	٨٥٠ر٠	٤٠٪ من جملة قوة العمل الإناث وعددهن ٢ر١ مليون	٤٦٤ر	١١٪ من جملة قوة العمل فى الحضر إناث وعددهن ١ر٣ مليوناً	٣٨٨ر٠	٥٠٪ من جملة قوة العمل فى الريف إناث وعددهن ٧٧٠ر٠ مليون

المصدر : شنوده سمعان شنوده ، البطاله فى مصر : دراسة تحليلية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٥٢٤) ، القاهرة ، ٢ مايو ١٩٩١ ، ص ٩

جدول رقم (١٧)
اجمالى عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا
والمتوسطة خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧

السنة	مؤهلات عليا		مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة		الجملـــة	
	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة
١٩٧٧	٤٨٩٦٣	٢٠٧٠٦	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	١٧٦١٥٩	١٠٢٣٦١
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥٠٩١	١٢٨٧٥٢	٨٥١٢٠	١٨٥٢١٣	١١٠٢١١
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	١٤٧٩١٤	٨٢٠١١	٢٠٤٣٦٩	١١٠٩٠٤
١٩٨٠	٦٠٢٠٩	٢٥٥١١	١٥٤٥٨١	٩٣٩١٠	٢١٤٧١٠	١١٩٤٢١
١٩٨١	٦٧٠٢٩	٣٩٣١٧	١٨٢٠٨٦	١٢٢٠٤٨	٢٤٩١١٥	١٦١٣٦٥
١٩٨٢	٧٣٠٥٥	٣٩٥٨٤	١٩٧٨٣٦	٢٢٩١	٢٧٠٨٩١	٤١٨٧٥
١٩٨٣	٧٧٨١٧	١٣٩٢٦	٢٢٤٠٧٩	٢٢٩٥	٣٠١٨٩٦	١٦٢٢١
١٩٨٤	٨٤٧٤١	١٤٦٤٤	٢٤٧٥٤٩	٣٠٦٥	٣٣٢٢٩٠	١٧٧٠٩
١٩٨٥	٩٤٢٦٩	١٢١٢٥	٢١٩٤٦٧	٢٤٣٣	٣١٣٧٣٦	١٤٥٥٨
١٩٨٦	٩٧٨٣١	١٣٥٢٠	٢٣٩٣٢٩	١٧٨٧	٣٣٧١٦٠	١٥٣٠٧
١٩٨٧	١٠١٣١٣	..	٢٥٩٣٢٩	..	٣٦٠٧٢٢	..
الجملة	٨١٨٢٢٣	١٢٨١١٨	٢١٢٨١١٨	٤٧٦٦١٥	٢٩٤٦٣٤١	٧٠٩٩٣٢

المصـــدر : د . نجيب حسن غيته ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية ، كتاب العمل ، العدد ٣٠٤ ، أغسطس ١٩٨٩ صفحة ٢٧ ، نقلا عن الادارة العامة للخريجين وزارة القوي العاملة والتدريب .